

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مداخلة

السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة

ممثل فخامة رئيس الجمهورية

السيد عبد العزيز بوتفليقة

في الاجتماع رفيع المستوى للمؤتمر 22

للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة

حول التغيرات المناخية

(COP 22)

مراكش (المغرب) 15-16 نوفمبر 2016

جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
السادة رؤساء الحكومات والوفود،
السيد رئيس الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في
الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية،
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
سيدتي الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير
المناخ،
سيداتي وسادتي،

إنه لشرف عظيم لي أن أعبر لكم باسم فخامة رئيس الجمهورية،
السيد عبد العزيز بوتفليقة، وباسم الشعب الجزائري عن صادق
التمنيات بالنجاح لهذا اللقاء العالمي الذي تستضيفه المملكة المغربية
الشقيقة وتحتضنه هذه المدينة الجميلة والمضيافة، مراكش.
كما كلفني فخامته أن أعبر عن خالص مشاعر الأخوة والصداقة وعن
تهانيه للتنظيم المحكم، برعاية جلالكم، لهذا الحدث العالمي.

صاحب الجلالة،
أصحاب الفخامة،
سيداتي، سادتي،

عندما صادقنا في باريس، منذ أقل من سنة، على هذا الاتفاق الطموح
حول المناخ، وذلك بعد جهد جهيد، والتزام مسؤول وعزيمة قوية،
كنا جميعا على قناعة تامة بأن المصادقة على الاتفاق سوف لن يكون
هدفا في حد ذاته. وها نحن اليوم نحتفل بدخوله حيز التنفيذ، وكلنا أمل
في أن نرى الوفاء بتعهدات الأمس يتم بنفس العزيمة وبنفس الروح
من المسؤولية، حتى نتمكن من مواجهة الآثار السلبية للتغيرات
المناخية التي باتت تهدد كوكبنا وكذا البشرية على حد سواء.

وإذا كنا قد أكدنا في باريس على أنه لا مجال للإخفاق، فإن مثل هذه الروح هي التي ينبغي أن تسود اليوم أشغالنا حتى نكون في مستوى التحديات التي تواجه كوكبنا.

علينا أن نعمل جاهدين على تنفيذ الاتفاق بطريقة فعالة وعادلة، في ظل احترام المبادئ المكرسة في الاتفاقية الإطارية، قصد مواجهة المخاطر المستقبلية على المديين القريب والمتوسط، والتكفل بالطموحات المشروعة لشعبنا في مستقبل أفضل في إطار بيئي خال من التهديدات المناخية.

كما يقتضي الأمر إيلاء أهمية خاصة لضرورة التكيف مع آثار هذه الظاهرة، ولتعبئة الموارد ووسائل الدعم المالي والتقني لتجسيده على الواقع وكذا للمسألة الجوهرية المتعلقة بمشاركة كل الأطراف في هذا المسار، وفق إمكانياتهم ومسؤولياتهم التاريخية، وهذا ضمن إطار عمل جماعي وفعال وبمساهمة كل الشركاء حكوميين كانوا أو غير حكوميين.

صاحب الجلالة،
أصحاب الفخامة،
سيداتى، ساداتى،

إن الجزائر، التي تؤكد على الطابع العالمي والشامل لهذا الاتفاق، تجدد نداءها بضرورة اعتماد مقاربة تسمح لكل الأطراف، سواء وقعت على الاتفاق أم لا، بالمشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بوضعه حيز التطبيق.

كما أن الجزائر التي تعاني، على غرار الكثير من الدول الأخرى، من آثار الاحتباس الحراري قد انخرطت منذ البداية في مسار مكافحة الظاهرة إلى غاية اعتماد الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية التي تمثل مبادئها الراسخة المرجع الأساسي لجميع أنشطتنا الراهنة والمستقبلية.

إن الأهمية البالغة التي توليها الجزائر لمسألة البيئة تتجلى في تكريسها إياها في التعديل الدستوري الذي تم في شهر فبراير المنصرم والذي تضمن أحكاما ملزمة لحماية البيئة.

والجزائر التي ساهمت بشكل نشط في إعداد نص اتفاق باريس و المفاوضات التي دارت حوله، عندما تقاسمت، باسم الدول النامية، رئاسة فريق العمل لأرضية دربان، الذي تولى تسيير المفاوضات إلى غاية المصادقة على نص الاتفاق، قد باشرت التوقيع على الاتفاق في نيويورك، شهر أبريل الماضي، ثم المصادقة عليه في أكتوبر 2016.

كما كانت الجزائر من بين أولى الدول التي قدمت في سبتمبر 2015 مساهمتها المحددة على المستوى الوطني والرامية إلى تقليص ما بين 7% و 22% من انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري مع آفاق سنة 2030، مشروطة بحصولها على الدعم الدولي اللازم. وقد تم اعتماد برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، يرمي إلى إنتاج 27% من الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة، بطاقة تقارب 22.000 ميغاوات من المصادر النظيفة، في آفاق 2030.

إنها مساهمة طموحة بالنظر للوضع المالي الذي تواجهه البلاد جراء التراجع الحاد في الإيرادات من صادرات النفط والغاز.

وآخر ما أود أن أختتم به كلمتي هو أنه إذا كانت عزيمتنا في العام الماضي في باريس في الموعد، فلتتظافر جهودنا اليوم للعمل على التنفيذ الكامل للاتفاق.

في هذا السياق، أود أن أجدد استعداد الجزائر على مواصلة العمل مع جميع الأطراف لتعزيز هذه المكتسبات وعزمها على المشاركة في كل الجهود والأعمال قصد حماية أكثر لكوكبنا.

أشكركم على كرم الإصغاء .